

كتاب دوري

رقم (٧) لسنة ٢٠٢٥

بشأن الضوابط والإجراءات المنظمة للتقدم

بالشكاوى في التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة

في ضوء ما تقضي به المادة (٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨، والمادة (٦) من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن إجراءات وضوابط التعامل مع الشكاوى والبت فيها، وقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٦٥) لسنة ٢٠٢١ بشأن تنظيم مكتب شكاوى التعاقدات العمومية وتحديد اختصاصاته وقواعد العمل به.

وإزاء ما تلاحظ للهيئة من عدم مراعاة الضوابط والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها قانوناً فيما يخص شكاوى التعاقدات العامة ودراساتها والبت فيها وفقاً لصحيح أحكام قانون تنظيم التعاقدات ولائحته التنفيذية، وقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء المشار إليه.

لذلك توجه الهيئة نظر كافة الجهات المعنية الي وجوب مراعاة الضوابط والإجراءات والمواعيد المنظمة لتقديم الشكاوى والبت فيها وفقاً لما يلي:

١- يحق لكل ذي شأن مقدمي (العطاءات / العروض) ، والمتعاقدين او من يمثلهم قانوناً بموجب توكيل او تفويض التقدم بشكواه كتابية الي إدارة التعاقدات بالجهة الإدارية في المواعيد المنصوص عليها قانوناً حسب الأحوال بخصوص أي إجراء من إجراءات التعاقد مرفقاً معها المستندات المؤيدة لها، على ان يتم إخطار مكتب شكاوى التعاقدات العامة بصورة من الشكاوى ومرفقاتها الكائن في:

- مقر المكتب بمدينة نصر: شارع امتداد رمسيس - أبراج وزارة المالية - البرج الأول - الدور الأرضي.
- مقر المكتب بالعاصمة الإدارية: العاصمة الإدارية الجديدة - الحي الحكومي - وزارة المالية مبنى LC الدور الأول غرفة (١٤٦).

٢- قيام إدارة التعاقدات بالجهة الإدارية بدراسة الشكاوى المقدمة ورفع تقرير بنتيجة دراستها للسلطة المختصة للاعتماد، وإخطار الشاكي ومكتب شكاوى التعاقدات بنتيجة الدراسة وذلك كله خلال مدة لا تجاوز خمسة أيام من تاريخ استلام الشكاوى المستوفاة.

٣- في حال صحة الشكاوى يجب ان يتضمن القرار المعتمد من السلطة المختصة التدابير الواجب تنفيذها لإزالة أسبابها واتخاذ أي إجراءات يوصي بها.

٤- فور اعتماد السلطة المختصة للقرارات الناتجة عن دراسة الشكاوى تلتزم إدارة التعاقدات بإخطار مقدم الشكاوى، ومكتب شكاوى التعاقدات العمومية بتلك القرارات وكذا النشر عنها على بوابة التعاقدات العامة.

عنوان الوثيقة : الخدمت الحكومية